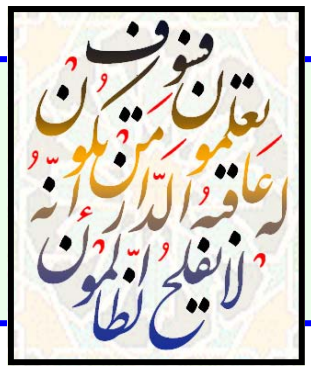

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 298 نوفمبر 2007 - شوال - ذو القعدة 1428

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين

مواجهة الفساد والاحتلال بعقلية الانفتاح ونمط المقاومة المدنية

منذ ان كتب على أهل هذا البلد الطيب ان يدخلوا ساحة الصراع مع الاحتلال الخليفي الغاشم من أوسع أبوابه، لم يأل أبناؤه جهدا في تقديم اروع ملاحم البطولة والصمود، سواء في المنازلات الكلامية ام المواجهات في الشارع ام في المحافل الدولية. انه صراع يتجدد ولم يتوقف قط الا في لحظات تاريخية قصيرة عندما بدا للمواطنين ان عقلية الاحتلال تقلصت، ولكن سرعان ما يبدو ان ذلك لم يكن غير سراب. هذا الصراع ساهم فيه أبناء البحرين الأحرار منذ الثلاثينات من القرن الماضي، وتواصل في العقود اللاحقة حتى الوقت الحاضر. انه خلاف لا ينتهي الا بانتهاء عقلية الاحتلال التي تهيمن على رموز العائلة الخليفية، تلك العقلية التي تتهم شعب البحرين بانه "متأمر" ضدها، وتمنع قيام حكم القانون، لان القانون لا يستقيم مع الاحتلال، وترفض ان يشارك اهل البلاد في صياغة دستور انطلاقا من مبدأ "حق تقرير المصير"، وتصر على "إبادة" اهل البلاد الاصليين (شيعة وسنة) بالاستمرار في سياسة توطين الاجانب والتضييق على السكان الاصليين وتشجيعهم على العمل في البلدان المجاورة. ولذلك لم يكن مستغربا أبدا ان تعلن العائلة الخليفية في الصحف الاردنية مؤخرا عن وجود "وظائف شاغرة" بوزارة الكهرباء برغم وجود عشرات الآلاف من الشباب الباحث عن وظيفة. كما لوحظ هذا العام تقلص البعثات الدراسية للمتفوقين البحرانيين في الثانوية العامة، برغم تصاعد فائض الميزانية بسبب الارتفاع الهائل لمدخولات النفط. اما الاعلان مؤخرا عن توجيهات من الحاكم بتوفير السكن اللازم للمواطنين، فلا يمكن فهمه الا في اطار توسع نفوذ نجله، سلمان، في وضع اليد على ما بقي من الاراضي البرية واستلاب اموال الشعب لردم مساحات بحرية شاسعة. هذه الاراضي "المستصلحة" تتم بعنوان توفير السكن للمواطنين، ولكن سرعان ما يتضح ان ما يعطى منها للمواطنين لا يتجاوز نسبة صغيرة منها، بينما يستحوذ "الشيخ بحر" على اغلبها. انه فساد من أخطر الانواع، يتم علنا وفق تشريعات تشجعه، وبموافقة ضمنية من "لجان النزاهة" التي تكرس عقلية الفساد بأساليب تبعث على التقيؤ.

ومن المفارقات ان يعلن الدكتور ناصر الصانع، رئيس هيئة "برلمانيون عرب ضد الفساد"، عن عقد الاجتماع المقبل للهيئة في البحرين. انها فرصة للمواطنين الشرفاء المحاربين للفساد الخليفي، للعمل من اجل كشف هذا الفساد، بالتظاهر والاحتجاج وكافة وسائل المقاومة المدنية لفضح هذه العائلة الفاسدة امام الرأي العام. انها فرصة مناسبة، يجدر بالنشطاء الاستفادة منها والاسراع في التخطيط لفعاليات مدنية وتواصل اعلامي وسياسي مع المشاركين في الاجتماع، وتوفير الوثائق المدعومة بالصور للاراضي الشاسعة الخاضعة للاحتلال الخليفي المباشر، خصوصا صور المرافيء الخاصة الممتدة بطول سواحل البلاد، والجزر الكبيرة التي استحوذت عليها الرموز الكبيرة خصوصا ام النعسان وجدة وام الصبان وحوار. ونهيب بالمواطنين ايضا التحرك لانقاذ الجزيرة الصغيرة التي تحتضن قبر الامير زيد على الساحل الشرقي من البلاد،

التتمة صفحة (8)

* خاطبت حركة حق مقرر الأمم المتحدة الخاص بحرية التعبير والرأي بخصوص المواضيع والحالات التي تدهور فيها الوضع الحقوقي، بهدف اطلاعه على حقيقة الوضع. وقد شمل ذلك التقرير صورة موجزة عن حرمان النشطاء من حق التعبير على المنابر الإعلامية المختلفة من صحافة وإذاعة وتلفزيون، وحظر المواقع الإلكترونية التي تتناول قضايا الشأن العام، خصوصاً تلك التي تصنف بالحساسة، ومنع طباعة الروايات والبحوث الأكاديمية والتوثيقية، إضافة الى مضايقة الكتاب ومحاكمتهم.
من جانبه، صرح الأستاذ حسن مشيمع- الأمين العام لـ "حق" بأن هذا الخطاب يندرج تحت عنوان التواصل مع المنظمات الدولية والجهود الخاصة بالحركة برصد انتهاكات الحريات العامة والحقوق الإنسانية في البحرين وتوصيلها عبر تقارير موثقة للمنظمات الدولية، والتي في مقدمتها الأمم المتحدة، على اعتبار ان سجل البحرين سيكون تحت المراجعة في أبريل 2008م . وتتطلع الحركة لليوم الذي تخلو فيه البحرين من الممارسات المنتهكة لحرية التعبير والتشريعات المصادرة لها والمدانة عالمياً، وهو أمر لا يتحقق إلا بتعرية تلك الأفعال وتسليط الضوء عليها محلياً ودولياً.

*وقعت اشتباكات بين قوات الامن البحرينية وبعض من اهالي قرية المالكية جنوب المنامة الذين كانوا يحتجون على منعهم من زيارة جزيرتين غير مأهولتين اعلنتهما السلطات أنهما منطقة عسكرية مغلقة، وفرضت قوات الامن طوقا امنيا منذ الصباح الباكر قرب موقع التجمع في قرية "المالكية" وهي قرية ساحلية تقع على الساحل الغربي لجزيرة البحرين الى الجنوب من العاصمة المنامة.وكان هؤلاء الاهالي يعتزمون استخدام القوارب الصغيرة في هذه الرحلة الى جزيرتي "جدا" و "ام النعسان" التي دعت اليها لجنة محلية شكلها ناشطون في اربع قرى قريبة من قرية المالكية.

* تواترت الانباء عن اطلاق مسيرة تبدأ من قرية السنابس تنادي بتنحية آل خليفة من الحكم ، واثر الاعلان عنها فرضت قوات الامن والمرتزقة طوقا امنيا على جميع الشوارع المؤدية لقريتي السنابس والديه من قرابة الثالثة من الظهر وفرضت تفتيشا دقيقا، وجابت شوارع قرية السنابس القوات المرتزقة مشيا على الاقدا م في إستعراض للقوة .

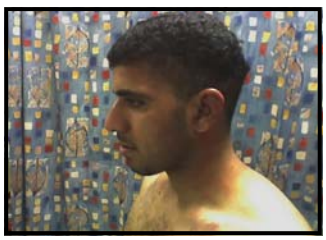

* المواطن عبد الله علي من منطقة سترة سفالة ادخل المستشفى بعد الإعتداء الوحشي عليه وتمت سرقة أمواله ومحفظته وكذلك تكسير سيارته. والسبب هو المرور بالقرب من منطقة السنابس وقت إعتداءات الشغب على القرية. فقد توقف بسيارته عند الإشارة الضوئية الكائنة بالقرب من مجمع الهاشمي ولمحه أفراد المخابرات المتواجدون، وبدون مقدمات هجموا عليه كالكلاب المتوحشة ضرباً وتنكيلاً مسببين له الكثير من الإصابات في أنحاء متفرقة من جسمه .

من يدير...المهمات القذرة في البحرين(1)

بقلم : عباس ميرزا المرشد

قد لا يعرفه العديد من أهل البحرين، فهو قليل الظهور الإعلامي لكونه يجيد لعبة الخفاء والتجلي بدهاء، ففي أقل من خمس سنوات استطاع أن يكون الرجل الثالث في الدولة، واستطاع أن يثير كثير من الأزمات خصوصا المتعلق بالأمن الاجتماعي والسياسي. القضايا التي تحيط به كما يصفها المطلعون أكثر من أن تحصى فهو متورط في التلاعب في نتائج الانتخابات ومتهم في الإشراف على تنظيم سري يقوده أحمد عطية الله كما إنه متورط في الاستيلاء على أراضي تعود ملكيتها للدولة ومتورط أيضا في صفقات بيع أسلحة!..ولا تنتهي مسارات الرجل عند هذا الحد فالعديد من أفراد العائلة الحاكمة في البحرين يمارسون بعضا من هذه الأعمال.

فقبل فترة لا تتجاوز الأسبوعين، تناقلت وسائل الإعلام العالمية خبر منع الناشطة النسائية غادة جمشير من وسائل الإعلام البحرينية بأمر من وزير الديوان الملكي باستغراب كبير، إذ كيف يمكن لجهة إدارية أن تتدخل في كل مجالات الدولة وتكون كلمتها سارية المفعول حتى في ظل وجود مؤسسات سياسية تشريعية ومؤسسات مدنية، السؤال الذي كانت وسائل الإعلام تصر على طرحه، ما هي طريقة إدارة الدولة في البحرين ومن هو هذا الشخص الذي يتولى إصدار قرارات مهينة مثل قرار المنع؟

لكن لا بقاء في السياسة حتى ولو كان الدهاء والخبث الأخلاقي هما ما يشكلان عناصر شخصية وزير الديوان الملكي الشيخ خالد بن أحمد الذي تجاوز عمره 65 سنة، و أخذ في صبغ شعره بحناء أحمر جلبه له بعض حلفائه من السياسيين السلف. ازداد نفوذ خالد بن أحمد في الدولة بعد أن ألم مرض عضال بملك البحرين مايو الماضي، و بدأ يتصرف على أنه صاحب الوراثة السياسية لمنصب الملك، وأصبحت البحرين تخضع لثلاث قوى أساسية هي قوة رئيس الوزراء خليفة بن سلمان وقوة ولي العهد سلمان بن حمد والقوة الثالثة تعود إلى وزير الديوان خالد بن أحمد آل خليفة في حين ضعفت قوة الملك بعد أن ضعفت صحته.

يواجه خالد بن أحمد فترة عصبية وأجواء قاهرة من أجل تثبيت نفسه كرجل ثالث يدير شؤون البحرين في حدود مقاطعته السياسية فقد كوّن لنفسه أذرعا ضاربة في كل أجهزة الدولة وكانت له الصولة والجولة والتهديد والوعيد وامتلك بذلك قوة في تطبيق قانون الحظوة والقرب الذي تشتغل من خلاله أجهزة الدولة فقرب المحسوبين عليه وبعد من لا يرى فيهم إخلاصا أو ولاء مقبول عنده.

مع ذلك كله فوضع خالد بن أحمد مهدد بعض الشيء من عدة جهات، فالأجواء التي بدأت تثور عليه ليست أصوات معارضة سياسية أو فئة اجتماعية ضاقت الويل منه وحسب، لن نصاب بالصدمة إذا كانت هذه الأصوات الصادرة الآن هي أصوات من العائلة التي ينتمي إليها ، فمن وجهة نظر هؤلاء فإن خالد بن أحمد أخذ في النمو بأكثر من حجمه الطبيعي وهم يناشدون ملك البحرين حمد بن عيسى، بضرورة الحد من صلاحياته .

تبدأ سيرة خالد بن أحمد عندما تزوج من فتاة طيبة من العائلة تدعي" حصة بنت حسن آل خليفة" وأنجب منها توأم ثم سرعان ما انفصل عنها ليتزوج من إحدى بنات خالته في قطر حيث تقطن عائلة السويدي ولم ينهي الموضوع هكذا حتى عاد إلى عائلة آل خليفة ولكن ليتزوج هذه المرة من أخت طليقته وتدعي " شيخة بنت حسن آل خليفة" وهو ما سبب له حرجا كبيرا أمام أطفاله وأمام عدد هائل من العائلة التي تلتزم العادات والتقاليد القلبية فليس من المتعارف فيما بينهم أن تتم مثل هذه الزيجات، إلا أن حنقهم تضاعف عندما شاهدوا أنه يقرب أفراد عائلة السويدي (أخواله) على عائلة آل خليفة.

استطاع وزير الديوان خالد بن أحمد أن يمد يده إلى أكثر المناطق حساسية وهي القضاء عندما قرب خالد بن علي ذا "اللكنة المصرية" إلى النيابة العامة ثم عينه وزيرا للعدل وعبر هذا الوزير كان يتم التعاقد مع القضاة المصريين لضمان تمرير كافة الأوراق والقضايا الخاصة بوزير الديوان ووزير العدل ومن يقف معهم. وعندما تمت الدعوة إلى الانتخابات النيابية الثانية ابتكر خالد بن أحمد وخالد بن علي فكرة التصويت الالكتروني وفكرة المراكز العامة من أجل ضمان أكبر تدخل في نتائج الانتخابات، وقد حدث ذلك بالفعل حيث استطاعت فكرة المراكز العامة أن تسقط كافة مرشحين التيار الديمقراطي وتصعد نواب المنبر الإسلامي والسلف.

الشخصية الثانية التي ركن إليها خالد بن أحمد لتقوية نفوذه هو الشيخ عبدالله بن خالد مسئول الإعلام الخارجي حاليا والمتزوج من إحدى بنات عبد العزيز عطية الله وإليه توكل مهام الإعلام الخارجي والداخلي خصوصا وأنه امتهن ولفترة طويلة في جهاز الاستخبارات.

ورغم اعتماده على هذه الشخصيات الموزعة في أجهزة الدولة، فإن اعتماده الكلي في تقوية نفوذه والإحكام بقوة في شؤون مقاطعته، يبقى على الشخصية المثيرة للجدل والمتهم في أكبر تنظيم سري عرفته البحرين المدعو أحمد عطية الله وزير الدولة حاليا. فوفق تقارير نشرها صلاح البندر فإن الديوان الملكي كان متورطا في التخطيط لأكثر من فتنة طائفية عبر التنظيم السري الذي شكله وزير الدولة حاليا أحمد عطية الله، رغم أن العلاقة لم توضح الأشخاص المتورطين في الديوان الملكي، إلا أن الأنظار توجهت إلى رئيسه خالد بن أحمد، فعندما بادرت كتلة الوفاق إلى طرح استجواب زعيم التنظيم السري أحمد عطية الله في مجلس النواب كانت سماعة الديوان الملكي الهاتفية تشتغل بكثافة وبأمر من وزيره خالد بن أحمد من أجل محاصرة الاستجواب ومنع تقديمه. وتقول جهات عديدة أنها تضطر إلى الإذعان لقبول أوامر تصدر من الديوان الملكي وعادة ما تكون هذه الأوامر مضادة لأي توجه إصلاحي أو توافقي بين الدولة والمجتمع.

القوى السياسية المعارضة بدورها تعرف ما هي عليه شخصية خالد بن أحمد فعبر تحالفه الوثيق مع النواب صلاح علي وعادل المعاودة وغانم البوعنين فهو قادر على إدارة اللعبة السياسية بدهاء وبطريقة مقززة تثير الحقد والكراهية بين الفئات السياسية والاجتماعية .

ومن المتوقع أن ينشط بكثافة مجددا مع عقد كتلة الوفاق على تقديم الاستجواب المعد لأحمد عطية الله في بداية الفصل التشريعي الحالي، إذ تؤكد مصادر مطلعة أن خالد بن أحمد متورط مع وزير الدفاع خليفة بن أحمد وإحدى الشخصيات التجارية من عائلة " جمشير" في عقد صفقات أسلحة في الخارج، يكون له نصيب منها وليس مستبعدا أن تكون كميات الأسلحة التي صادرتها الجهات الأمنية البحرينية قبل عدة أشهر مرتبطة بمثل هذه الصفقات.

أصحـــــاب الـــــدم الأزرق

عبدالجليل السنكيس
29 أكتوبر 2007

بعد قراءة خبر (إعفاء القوات الأميركية والعائلة المالكة من »رسوم المرور <1> (« حسب ما جاء في تقرير الرقابة المالية الذي يسلط الضوء على بعض القضايا الصغيرة ويتجاوز عن السرقات الكبرى والملفات الكبيرة- ونعلم لماذا وليس الآن مسار حديثنا، قررت أن اتريث يومين لأرى ردود الفعل.
كنت أتوقع أن ينبري أصحاب السعادة، ويطلبوا "تفسيراً" أو "استيضاحاً" ليس اقتراحاً برغبة أو بقانون يساوي الجميع على هذه الأرض: مواطنون وغير مواطنين أمام الحقوق والواجبات- على الأقل المتعارف عليها، دون الدخول في أحقيتها.
وكنت أتوقع من أصحاب التصريحات النارية (المنافقة والوصولية والمزايدة) على أبناء هذا الوطن عند ما يطالبون بحقهم في الحياة على هذه الأرض بكرامة، بأن يصدروا بياناتهم الصفراء التي لا تلقى حظراً، بل اتوقع ان الأوامر واضحة بان تحظى بالعناية والأهتمام في الجرائد- مهما كانت إدارتها- ومهما يطرح أولئك .. من أفكار سامة وهدامة وطائفية. فهم- أي أولئك ..- قد حظوا بشهادات دعم من رئيس الوزراء – خليفة بن سلمان- وولي العهد- سلمان بن حمد. فأولئك المقربون، ولاينطقون إلا بما
يُرضي، ومن كان مع أولئك فهو من الفائزين!!!!.
أين الذين يتحدثون عن الفساد، وضياع المال العام، والشفافية، وبأنهم سيكونون صداً منيعاً أمام الفساد، بكل أنواعه، والفاسدين حتى ولو كانوا "وزارء!!!"؟ لم ينطق اي منهم ببنت شفة!! يا سبحان الله، لقد خرصوا وعموا وصموا أجمعين.

أما عن اعفاء الامريكان- القوات منها- من الرسوم، فهي رسالة لمن يتشدق بالوطنية ليرى كيف يقوم النظام بمراعاة غير البحرينيين والدخول معهم في اتفاقات، حتى لو كانت على حساب الوطن والمواطنين، ولنا معها وقفة في المستقبل ان شاء الله. ولكن، دعونا نعود للرسوم المعفاة عمن يعرفوا ببحرينيين.

فما دام هي رسوم على الجميع، فكيف السماح بامتيازات واعفاءات لهذا المواطن، أو ذاك، أو بين هذا الأجنبي أو ذاك، إلا إذا كان لدينا على هذه الأرض من أصحاب الدم الأزرق!! فهل أفراد العائلة الخليفية ليسوا بشراً بدم أحمر، لهم ما للمواطنين البحرينيين من حقوق، وعليهم ما على المواطنين الآخرين من واجبات؟ وعلى أي أساس يقوم النظام باستثناء الأمريكان من دفع الرسوم؟

سواء كانوا من أصحاب الدم الأزرق من العائلة الخليفية، والذين أضيف لهم أبناء العم سام- الأمريكان- من أفراد القوات الأمريكية، فلا يمكن تبرير أن يكون لأولئك امتياز خاص واعفاء من الرسوم، بينما يلتزم بها المواطنين والمقيمين، فقراء كانوا أم أغنياء، عاطلين كانوا أو مدراء.
ولهذا، ردت وزارة الداخلية اليوم على ما ورد في التقرير من "اعفاءات" لا تستند الى القانون وقررت ايقافها <2> .
لا يكفي أن أن تتوقف الداخلية عن ايقاف منح الإعفاءات من الرسوم، بحسب ما ورد في تقرير الرقابة. فهناك عدة أمور في هذا الموضع لابد من معالجتها، وتحتاج لإجابة وموقف وردع:
1) إذا كانت الإعفاءات السابقة غير قانونية، فأين التحقيق فيها وأين آليات استرجاع ما تم عبر اجراءات مخالفة للقانون؟ فهذا حق عام ولا يحق لأحد في أي منصب أن يسقطه أو يتنازل عنه، نيابة عن الشعب؟ وعليه، فلابد من استرجاع كل ما تم عبر أي اجراء غير قانوني واستعادته لميزانية الدولة ومحاسبة من وقف وراءه.
2) وهنا لا نتحدث عن حجم الإعفاءات من رسوم تسجيل المركبات ورخص السواقة حتى 31 أغسطس 2006 البالغ نحو 46 ألف دينار (هذا الحجم لا يشمل المدة السابقة للتقرير الحالي أو السابق، كما لا تشمل الفترة من سبتمبر 2006 حتى الآن، أي أكثر من 12 عشر شهراً).
3) واذا كان هذا غير ممكن، أي اذا كان استرجاع الأموال المعفاة لأصحاب الدم الأزرق غير مستحصل، فعلى الدولة أن تعيد كل الاموال التي أخذتها من رسوم لأصحابها، سواء كانوا مواطنين أو مقيمين، على اعتبار تحقيق المساواة.
4) لايمكن أن تكون هناك اعفاءات في حدود القانون وبناء على قرارات وزارية دون أن تكون معرّفة ومسببة ومحددة، وتأخذ في الحسبان المواطنة والمساواة بين الجميع، وعليه، فلا يمكن القبول بإعلان إيقاف الاعفاءات الآن، واستصدار أوامر وزارية لاحقة تكسب التمايز صفة "شرعية او قانونية" بحسب قرارات الوزارة !!
5) وماذا عن الإعفاءات في الدوائر الأخرى في الوزارة والتي لم يشر لها التقرير: دائرة الهجرة والجوازات مثلاً؟ فهل ستتوقف، وهل سينطبق عليها عنوان استرداد الحق؟ فهناك رسوم اعداد جوازات (البطاقات)، رسوم تأشيرات للخدم والموظفين، تجديد، وغيرها من الرسوم؟

ماذا عن الوزارات والرسوم الأخرى ؟
حتى لا يقال اننا نتجنى على أصحاب الدم الأزرق، فإنني سوف اشير الى وثائق أربع لشخصية واحدة من العشرات إن لم تكن بالمئات لهذه الشخصية فقط. وسوف أشير الى وثائق أخرى لنفس الشخص لأبين مقدار المطلوب منه مقابل هذه الوثائق فقط. والحسبة على القارىء عندما نتحدث عن جميع ما تم إعفاءه لهذه الشخصية وبقية أفراد الدم الأزرق. تقديري أنها بمئات ملايين الدنانير.

وأتحدث عن وثائق ملكية آراضي للشيخ خليفة بن سلمان –رئيس الوزراء- وهبها إياه أخيه الأكبر الأمير الراحل. يكتب على الوثيق أعلاه بأنها معفاة من الرسوم (1-2%) من قيمة الأرض السوقية. أنظر الشكل الملحق يبين صور من وثائق أربع قطع من أصل تسع أراضي متجاورة (شمالي السنابس وكرباباد) وموثقة ملكيتها للشيخ خليفة وهي أراضي تم ردم جزء منها عبر السنين الماضية.

http://media3.dropshots.com/photos/3...029/125826.jpg
صور لوثائق أربع من آراضي المسماة باسم الشيخ خليفة ومعفية عن الرسوم

ولنلق نظرة على هذه الآراضي وقيمتها السوقية. فمجموع مساحة هذه الآراضي بالقدم المربع : 32548334 (اثنان وثلاثون مليون وخمسمائة وثمان وأربعون ألفاً وثلاثمائة وأربع وثلاثون قدماً مربعاً). وباعتبار قيمة الأرض في هذه البقعة والبالغ 150 دينار للقدم المربع، تصبح القيمة السوقية لهذه الآراضي: 4882250100 دينار بحريني (أربعة مليارات، وثمانمائة واثنان وثمانون مليوناً ومائتان وخمسون ألفاً مائة دينار بحريني) .
وعليه فإن أقل ما يجب على الشيخ خليفة أن يدفعه- دون مناقشة أحقيته في اصل الموضوع- للسجل العقاري مقابل هذه الأراضي التسع فقط (أنظر للصور المؤخوذة من الأقمار الأصطناعية) هو ما يقارب 49 مليون دينار. نحن نتحدث عن 9 أراضي فقط، لشخص واحد فقط. تصوروا العقارات والآراضي التي تم تسجيلها وتوثيقها للشيخ حمد، والشيخ خليفة، والشيخ سلمان، وبقية أفراد الدم الآزرق. ستكون بلا شك أرقام خيالية وفلكية.

فبأي حق يعفى أصحاب الدم الأزرق عن دفع هذه الرسوم، وهي مبالغ كفيلة بأن تبني لها مجمعات سكنية ضخمة، وترفع عوز عشرات الآلاف من شعب البحرين وتجعله يعيش بكرامة، بدلا من الوضع المذل الذي هو فيه.
نطالب،،
بأن يتم استرجاع جميع الإعفاءات من رسوم في جميع المؤسسات الرسمية، بغض النظر عن حجمها وعمن اعفيت، وترد الى ميزانية الدولة وتنفق على المواطنين وتحسين وضعهم المعيشي.
إنه حق في أرقاب أبناء الدم الأزرق جميعاً لن ننساه، مهما طال العمر، فالحق لا يسقط بالتقادم.

http://media5.dropshots.com/photos/3.../sq_164048.jpg
صورة جوية لتسع من الأراضي التي استملكها الشيخ خليفة لنفسه

---

http://alwasatnews.com/ <1> newspager_pag...&news_type=LOC
<2> http://alwasatnews.com/ newspager_pag...&news_type=LOC

البحرين : السلطات تعتقل شبانا على خلفية أحداث أمنية
اعتقالات عشوائية ولا أدلة على إرتكاب جرائم، ومزاعم بتعرض للاعتداءات الجسدية

المنامة – 27 أكتوبر 2007

تابعت جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان بقلق بالغ خبر أعتقال مجموعة من الشباب بسبب أحداث امنية في منطقة كرزكان ، حيث تشير التقاصيل بأن الاحداث الامنية التي جرت في منطقة كرزكان كانت نتيجة دعوة وجهها مجموعة من الشباب في منطقة اخرى للمشاركة في مسيرة حول الحكومة البحرينية ، و قد قامت السلطات الامنية بتطويق المنطقة التي كان من المقرر خروج المسيرة فيها و ذلك في يوم الجمعة 19 أكتوبر 2007 .

و قد ادى هذا التطويق الامني الى حدوث اشتباكات بين مجموعة من الشباب و قوات مكافحة الشغب في مناطق مختلفة ، و قد أشار بيان وزارة الداخلية الذي نشرته في الصحف اليومية بأن قوات الامن قد اعتقلت مجموعة من الشباب بسبب قيامهم بأستهداف سيارة امنية بأستخدام القنابل الحارقة.

و قد قام وفد من جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان بالالتقاء بأهالي المعتقلين لمعرفة تفاصيل قضية أعتقال خمسة شبان من منطقة كرزكان على خلفية الاحداث الامنية .

تحدث والد المعتقل حسن أحمد حسن – 17 سنة ،موظف– للجمعية " خرج أبني من منزله قاصدا احد المطاعم القريبة من المنزل و ذلك ليتناول وجبة العشاء ، و اثناء ذلك حصلت اشتباكات بين قوات مكافحة الشغب و مجموعة من الشباب ، فلاذ بالفرار الى أقرب بيت الى المطعم و بعد مدة دخل الى المنزله نفسه مجموعة من اربعة اشخاص فقامت قوات مكافحة الشغب بمحاصرة المنزل و الطلب من المتواجدين بالخروج ، و لكن الشبان الخمسة رفضوا الخروج خوفا من تعرضهم للضرب و الاعتقال ، فقام الضابط المسئول بأستخدام القنبلة الصوتية لإخراج الشبان من داخل المنزل و فور خروجهم قامت قوات مكافحة الشغب بالاعتداء عليهم بأستخدام العصي الخشبية".
و قد اشار والد المعتقل حسن أحمد بأن خلال زيارة قامت بها العائلة في يوم الجمعة 26 اكتوبر 2007 الى مركز التوقيف للاطمئنان على صحة ابنهم بأنهم قد شاهدوا آثار الاعتداء على ابنهم و حيث لازالت الآثار على مناطق مختلفة من الجسم .

تحدث شقيق المعتقل حسن منصور علي – 18 سنة ،موظف- للجمعية "بأنه لا يعلم طريقة أعتقال شقيقه و انه استطاع معرفة تفاصيل اعتقاله عن طريق والد المعتقل حسن أحمد ، حيث تم اعتقاله في البيت نفسه ".

و قد اشار شقيق المعتقل حسن منصور بأنه غير متأكد بتعرض شقيقه الى الاعتداء بأستخدام العصي الخشبية ، حيث لم يستطع ان يزور شقيقه في مركز التوقيف ، و لكن من خلال حديث والد المعتقل حسن أحمد اشار الى تعرض الشبان الخمسة المعتقلين الى الاعتداءات المتواصلة اثناء اعتقالهم.

تحدث والد المعتقل سيد شبير سيد مكي – 18 سنة ،موظف – للجمعية " أبني يعمل محل لبيع الماء في منطقة كرزكان ، و اثناء حدوث الاشتباكات بين قوات مكافحة الشغب و مجموعة من الشباب ، قرر أبني إغلاق المحل و التوجه الى بيت جده – قريب من المحل الذي يعمل به – و ذلك تجنبا الى الاعتقالات العشوائية ، و اثناء توجهه الى منزل جده حدثت اشتباكات عنيفة و لم يستطع الوصول الى منزل جده فلاذ بالفرار الى منزل جيران جده ، وقد ألتقى بالشبان الاربعة و هم في حالة خوف شديد جراء الاشتباكات في الخارج".

و قد اشار والد المعتقل سيد شبير سيد مكي بأن خلال زيارة قامت بها العائلة في يوم الجمعة 26 اكتوبر 2007 الى مركز التوقيف للاطمئنان على صحة ابنهم بأنهم قد شاهدوا آثار الاعتداء على ابنهم و حيث لازالت الآثار على مناطق مختلفة من الجسم .

تحدث شقيق المعتقل جعفر عبدالنبي عباس- 18 سنة ، موظف- للجمعية " كان شقيقي برفقة ابن عمه – المعتقل حسن مكي عباس- متوجهين الى البحر و اثناء ذلك حدثت اشتباكات بين قوات مكافحة الشغب و مجموعة من الشباب ، فشاهدوا مجموعة من الشباب قد دخلوا الى منزل بالقرب من منهم فتوجهوا له ، و قد ساعدهم ثلاثة شبان للدخول الى المنزل لحمايتهم من ملاحقة قوات مكافحة الشغب".

و قد اشار شقيق المعتقل جعفر عبدالنبي عباس و ابن عم المعتقل حسن مكي عباس بأن خلال زيارة قامت بها العائلة في يوم الجمعة 26 اكتوبر 2007 الى مركز التوقيف للاطمئنان على صحة شقيقه و ابن عمه بأنهم قد شاهدوا آثار الاعتداء على عليهم و حيث لازالت الآثار على مناطق مختلفة من الجسم .

و تحدث ابن عم المعتقل حسن مكي عباس- 17 سنة ،طالب- للجمعية " ان ابن عمي كان برفقة شقيقي – المعتقل جعفر عبدالنبي عباس ، و هو طلب بالمرحلة الثانوية و قد ارسلت المدرسة انذار بطرده في حالة عدم حضوره المدرسة".

و قد أشار الاهالي لجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان بأن ابنائهم لم يتورطوا سابقا في قضايا جنائية او مدنية ، كما اوضح الاهالي بأن ابنائهم رفضوا التوقيع على الاعترافات التي صاغتها النيابة العامة و حيث ان النيابة العامة استمعت على أقوال بعض أفراد قوات مكافحة الشغب و لم تحقق في مزاعم تعرضهم للتعذيب من القوات نفسها.

و أشار الاهالي بأن لايوجد دليل حول تورط ابنائهم في قضية حرق سيارة الامن و حتى النيابة العامة لم تستطع الحصول على شاهد اثبات غير أفراد قوات مكافحة الشغب ، و كما اكد الاهالي بأن قوات مكافحة الشغب قامت بإعادة المعتقلين الى موقع الحدث –كرزكان – في الساعة الثانية صباحا يوم السبت 20 أكتوبر 2007 و ذلك من أجل قيام المعتقلين بتمثيل الجريمة و كيفية الاعتداء على السيارة الخاصة بالامن.

و تشير المعلومات بأن التهم الموجهة الى المعتقلين : التجمهر من دون ترخيص ، و إئتلاف الممتلكات العامة ، و الاعتداء على رجال الامن اثناء تأديتهم عملهم.

ان جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان تطالب النيابة العامة بتحويل المعتقلين الى الطبيب الشرعي للكشف عن الاعتداءات الجسدية التي تعرض لها المعتقلين اثناء الاعتقال و كما تطالب النيابة و وزارة الداخلية بالتحقيق في مزاعم تعرض المعتقلين الى الاعتداءات و انتهاكات لحقوق الإنسان ، و الجمعية تؤكد بأن على النيابة العامة الاستدلال بالشهود الذين شاهدوا حادثة الاعتداء على سيارة الامن و عدم استخدام اقوال افراد قوات مكافحة الشغب الذين عرضوا حياة المواطنين للخطر خلال عملياتهم الامنية .

جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان
www.byshr.org

البحرين: ويعود قمع الإحتجاجات والتعذيب في البحرين

ثر دعوة تم الإعلان عنها في المنتديات وبعض المواقع الإلكترونية [1]، حاصرت، بشكل مبكر وبأعداد كبيرة لم تشهد لها مثيل، قوات الأمن الخاصة المدججة بالأسلحة قرية السنابس وأحكمت القبضة على جميع مداخلها وكذلك مداخل القرية المجاورة من الجهة الغربية- الديه، حوالي أكثر من ساعة منذ الوقت المعلن لإنطلاق المسيرة. وبحسب الإعلان، فإن مسيرة تحمل عنوان "إسقاط الحكومة" قد دعت لها جهة أطلقت على نفسها "شباب السنابس" من المزمع أن تنطلق في الساعة الرابعة من عصر يوم أمس الجمعة (الموافق 19 أكتوبر 2007م) بالقرب من مدرسة السنابس الإبتدائية للبنين. وقد حاصرت قوات الأمن الخاصة والمحصنة بألبسة واقية ضد الهجمات، بأكثر من 70 سيارة مضادة وحاملة أفراد، المداخل الشمالية والشرقية والجنوبية لقرية السنابس، وتواجدت بأعداد كبيرة في المكان المقرر وقبل نصف ساعة من إنطلاق المسيرة وعملت على منع أي تجمع بشري، ومنعت التجوال بالقرب من ذلك المكان. كما استعانت بالطائرة العمودية لكشف المنطقة للتعرف على أي تحرك في المنطقة للعمل على مواجهته، كما تم تمشيط طرق القرية بفرق متعددت جابت المنطقة على أرجلها. (الوصلة http://208.100.39.36/showthread.php?t=186597المزيد من صور أولئك الجنود)

أستمر الوضع متوتراً في المنطقة لأكثر من ساعتين حتى غروب الشمس، حيث شهد بعد ذلك انسحاب أكبر قدر ممكن من الجنود بعد عملية تمشيط أخرى للمنطقة قامت بها فرق القوات الخاصة، قبل عودتها للتمركز عند مداخل القرية، من جهة الجنوب والشرق والشمال، كما شهد الوضع عملية تفتيش للسيارات الداخلة للمنطقة واستفزاز المارة والتعرض لهم. بعد أكثر من ساعة من غروب الشمس وتخفيض عدد الجنود وعودة الهدوء للقرية، انطلقت مسيرة صغيرة من المتظاهرين باتجاه مدخل السنابس جنوبا باتجاه شارع البديع، وسمعت اطلاق الرصاص المطاطي وتم اشعال بعض الأطارات، بينما تم تجميع بعض حاويات القمامة في وسط الطريق لإعاقة تقدم القوات التي هجمت بشراسة من كل جهة على المنطقة وتساعدها الطائرة العمودية لمعرفة مواقع المتظاهرين. دخلت القوات داخل القرية مرة أخرى ومن مناطق مختلفة كما جابت السيارات المصفحة شوارع السنابس بحثاً عن المتظاهرين، الذين غابوا عن الأنظار، مما جعل القوات تتمركز بداخل القرية لأكثر من نصف ساعة، ولكن دون أي مواجهة تذكر، إلى أن قررت الرجوع لمداخل القرية والتمركز فيها لوقت متأخر من الليل.

في عصر ذلك اليوم، وعلى الشارع العام بالقرب من القرية المجاورة للسنابس، توقف الشاب عبدالله علي علي (26 سنة) من سكنة جزيرة سترة، بسيارته عند الإشارة الضوئية بالقرب من مجمع الهاشمي ولمحت سرية من أفراد من القوات الخاصة المتواجدين في جيب لاند كروزر أبيض مغطى بالرايبون، وجود صورة الشيخ عبدالامير الجمري (رحمه الله) على زجاجة سيارته الخلفية, فما كان منهم إلا أن لحقوا به، وأقفوه جانباً واعتدوا عليه ضرباً وتنكيلاً مسببين له الكثير من الإصابات في أنحاء متفرقة من جسمه، كما تم العبث بمحتويات سيارته كما قاموا بسرقة هاتفه النقال مع محفظته التي بها بعض الأموال. (انظر الصور الخاصة به على الوصلة http://208.100.39.36/ showthread.php?t=186599).

وفي ذات اليوم، في قرية كرزكان غرب البحرين، تم الهجوم على إحدى سيارات الشرطة باستعمال القنابل الحارقة، ولاذ المهاجمين بالفرار، كما لم تشر الأخبار لوجود أي اصابات في الشرطة. في مساء ذلك اليوم، تم استباحة القرية بالقوات الخاصة المسلحة في حملة تمشيط لمنازل القرية، تم على أثرها اعتقال خمسة شبان، لا تتجاوز أعمارهم الثامنة عشر ربيعاً، بعد أن أوسعوهم ضرباً وتعذيباً بعد نقلهم لجهة غير معلومة، وقد ذكرت صحف اليوم، توجه السلطات البحرينية نقلهم للنيابة العامة وتوجيه تهمة الإعتداء على الممتلكات العامة والإعتداء على موظفي الدولة أثناء تأدية أعمالهم اضافة لأستعمال مواد حارقة بغية أذى الآخرين. وبعد أن تعرضوا للضرب والتعذيب أثناء التحقيق، ذكر شهود عيان حضور الشباب المعتقلين حوالي الساعة الثانية من صباح هذا اليوم الى مكان الحدث، حيث تم اجبارهم على اعادة تمثيل الواقعة أمام الكاميرة- بغرض تثبيت التهم ضدهم- وبوجود القوات الخاصة المسلحة. وهناك قلق شديد على حياة أولئك الشباب الذين لم تتوافر لهم أدنى مستويات الحماية القانونية، وعلى أساس تعرضهم للتعذيب الشديد من أجل تثبيت الإعتراف بالهجوم على سيارة الشرطة، وهو سيناريو عرفت به السلطات الأمنية في السنوات الماضية. والمعتقلون من قرية كرزكان هم: حسن منصور (18 عامًا) و السيد شبير السيد مكي (17 عامًا)، وجعفر عبدالنبي (17عامًا)، وحسن مكي (18 عامًا)، و حسن الملا (18 عامًا).

وتطالب لجنة النشطاء ومعتقلي الرأي السلطات البحرينية بضبط النفس عند التعاطي مع الأنشطة الإحتجاجية وتحترم حرية التعبير كما جاء في المواثيق الدولية، وتتوقف عن الأساليب القمعية في التعامل مع المحتجين. كما تطالب اللجنة السلطات بالإفراج الفوري عن معتقلي كرزكان، على اعتبار أن الأدلة التي أخذتها عليهم كانت تحت وطأة التعذيب والقوة، ودون اللجوء للوسائل القانونية المتعارف عليها دولياً لذلك. كما تطالب اللجنة بالكشف عمن وقف وراء الإعتداء على المواطن عبدالله علي، وتقديمه للقضاء، مع رد ممتلكاته الخاصة له وتعويضه بسبب ما حدث له من أذى جسدي ومادي ونفسي.

لجنة التضامن مع النشطاء ومعتقلي الرأي في البحرين

20 اكتوبر 2007م

[1] http://www.vob.org/index.php?

رحلات "الاستكشاف و مشروع "التحرير"

خطوة جريئة على طريق تحرير البلاد من الاحتلال الخليفي الغاشم، تلك التي يسعى المواطنون لانتهاجها بـ "فتح الجزر المحتلة" التي يسيطر عليها كبار رموز العائلة الخليفية. فقد جاء قرار "استكشاف" جزيرة "أم النعسان" كبرى الجزر المحتلة منذ عقود، ليسلط الضوء على عدد من الامور:

اولها ان العائلة الخليفية تمارس احتلالا حقيقيا لهذه الجزر فتمنع المواطنين من الاقتراب منها،ثانيها: ان مساحات بعض هذه الجزر تتسع لمشاريع اسكانية تسد حاجة المواطنين بشكل مريح، ثالثها: ان جزيرة امن النعسان وحدها تعادل في مساحتها جزيرة المحرق التي يقطنها ما يقرب من 100 من المواطنين.رابعها: انه ما لم يحدث تحرك شعبي واسع وشامل، فسوف يصبح استلاب الجزر والاراضي البرية والبحرية ظاهرة لا يمكن احتواؤها، خامسها: ان عقلية الاحتلال اصبحت تتبنى مشاريع "تنزيح" المواطنين بتسهيل انتقالهم الى الدول الخليجية الاخرى بعنوان البحث عن العمل. سادسها: ان شعب البحرين مهدد بالانقراض بشريا وثقافيا ما لم تتخذ اجراءات حازمة لمواجهة عقلية الاحتلال الخليفية. هذه المعطيات ربما تبلورت في اذهان ابطال البحرين الاشاوس الذين قرروا كسر ثوابت" الاحتلال الخليفي التي من اهمها بناء كيان حاكم رهيب يرهب المواطنين في اغلب الاحيان ويحتوي العناصر الفاعلة من ابنائه احيانا اخرى.

لقد جاء قرار "استكشاف" جزيرة امن النعسان، متزامنا مع اعلان العائلة الخليفة تحالفها مع قوات الاحتلال الصهيونية، وتطبيع العلاقات معها، في اشارة واضحة الى ان العائلة الخليفية هي التي تتخذ القرارات الاستراتيجية وحدها، بدون مشاركة احد في ذلك، وان العلاقات مع "اسرائيل" خيار استراتيجي قائم على ثوابت من اهمها ان النظامين قائمان على احتلال اراضي الغير بدون حق، وقمع المواطنين الاصليين بالقوة تارة والخداع تارة اخرى. وجاءت ردة فعل الحكم على قرار الرحلة الاستكشافية الاهلية لتكشف هشاشته السياسية وانعدام اخلاقه. فبدلا من التصريح الواضح بان الجزيرة يحتلها الحاكم شخصيا، ادعى بيان التهديد الذي اصدرته وزارة الداخلية ان الجزيرة "منطقة عسكرية"، الامر الذي فاجأ الجميع لأسباب عديدة:

اولها انها المرة الاولى التي يصدر فيها ادعاء بان الجزيرة "منطقة استراتيجية"،

ثانيها: انه ادعاء باطل لان المنطقة تخلو من اي نشاط عسكري ملحوظ، فلا هي قاعدة عسكرية، برية او بحرية او جوية،

ثالثها: ان صور الجزيرة من خلال "جوجل ايرث" تكشف بوضوح انها منطقة شبه خالية الا من مزارع نخيل وقصور تابعة للحاكم، ومرافيء لليخوت الفاخرة. هذا الافتراء الرسمي يعبر عن أزمة عميقة يعانيها النظام الخليفي ملخصها استبطان عقلية الاحتلال وإظهار ادعاءات الانفتاح. ومن مستلزمات الانفتاح توفره على الشفافية الكاشفة عن تصرفات الحكم وسياساته، الامر الذي لا يمكن تحقيقه في الحالة البحرانية الحالية. ان ممارسة الشفافية من شأنها ان تكشف جرائم النظام بشكل يجعل بقاءه تحديا للانسانية. من هذه الجرائم استلاب اراضي الآخرين البرية والبحرية بدون حق، واستغلال الاموال العامة للتقاضي امام محكمة العدل الدولية لاسترداد السيادة على جزر حوار، ليس من اجل فتحها لاسكان المواطنين، بل لتحويلها ملكا خاصا لأفراد العائلة الحاكمة، ووضع اليد على مدخولات النفط الهائلة في الوقت الذي يعاني منه المواطنون من اوضع معيشية صعبة، وتعيش عشرات الآلاف من العائلات دون خط الفقر، والتعامل مع الجهات الاجنبية بعقلية التآمر ضد شعب البحرين، سواء العلاقات مع الولايات المتحدة وبريطانيا، ام مع "اسرائيل" ام مع المؤسسات الدولية بهدف الاستعانة بها لمواجهة انشطة المعارضة البحرانية التي اصبحت تحاصر نظام الاحتلال الخليفي.

جزيرة جدة ملك رئيس الوزراء الشيخ خليفة عم الملك

جزيرة أم الصبان ملك للشيخ محمد آل خليفة عم الملك

جزيرة أم النعسان ملك خاص للشيخ حمد بن عيسى آل خليفة (الحاكم)

ان من الصعب حصر دوائر المواجهة مع هذا النظام خصوصا مع اصراره على التعاطي مع شعب البحرين بعقلية الاحتلال الاقصائية. فالدستور مفروض من طرفه على الشعب، وكافة سياساته في الاعلام والعلاقات العامة تهدف لتهميش اهل البحرين وخصوصا الاحرار منهم الرافضين مهادنته، وتسخير امكانات الدولة المالية والامنية والعسكرية ليس من اجل خير المواطنين بل للدفاع عن نظام الاحتلال وعقليته، وممارسة اساليب التضليل والتشويش لمنع تبلور موقف سياسي معارض. ويمكن اعتبار الكذبة الكبيرة التي مارستها العائلة الخليفية لمنع الرحلة الاستكشافية الشعبية لجزيرة امن النعسان، والادعاء بانها "منطقة عسكرية" من أرخص أشكال الخداع والتضليل. واذا قرر المواطنون القيام بجولات استكشافية للجزر الاخرى مثل "جدة" و "ام الصبان" و "حوار" فمن المؤكد انهم سوف يمنعون من ذلك. ومن الضرور التأكيد على ان هذه الجزر هي أكبر الجزر وأهمها، وبالتالي فلا يجدي الحديث عن جزر صغيرة اخرى غير ذات شأن لان ذلك تحويل للانظار عن القضية الاساسية. فابناء البحرين بحاجة الى منازل تؤويهم وليس الى عمارات يبنيها رموز العائلة وكبار لصوصها بدون ان يكون لها مردود مادي لصالح اهل البحرين. فها هو "المرفأ المالي" الذي يملكه شخص واحد، نهب اموال الشعب وسرق ممتلكاته بالقوة، خاليا من النزلاء. ان شعب البحرين يتطلع الى اليوم الذي يتم فيه تحرير هذه المباني التي بنيت بأمواله المسروقة، ليعود نفعها على اهل البلاد الذين يعيشون في الوقت الحاضر تحت احتلال بشع يمارس أشد الاساليب فتكا وأقساها انتهاكا لحقوق الانسان، وأسوئها في مصادرة حقوق المواطنة.

لقد بدأ مشروع المقاومة المدنية يتبلور بخطى واثقة والحمد لله، انطلاقا من رفض الاحتلال الخليفي، والدستور الذي فرضه ذلك الاحتلال بالقوة، ورغبة في "التحرير المتدرج" للاراضي المسلوبة والاموال المصادرة. انها مقاومة تقوم على اساس "الوعي الوطني البحراني" بعد ان ادرك اهل البحرين (سنة وشيعة) ان لديهم هوية ثقافية وانتماء تاريخيا واهدافا انسانية تختلف تماما عن المشروع الخليفي القائم على الاحتلال والسلب والتشويش والتضليل ويعتمد اساليب هابطة اهمها التضليل الاعلامي والابتزاز وشراء الضمائر والذمم وتسخير الاقلام والمواقف، وفوق ذلك كله، جريمة التجنيس السياسي الماحق، من اجل تمرير مشروع مسخ الهوية وتغيير التركيبة السكانية. نمد ايدينا مجددا لمصافحة الايدي المقاومة التي تهتف ضد الظلم والاستبداد والاحتلال، ونعانق القلوب والضمائر الحية التي تتحرك في نفوس اولئك المجاهدين الابطال، ونبتهل الى الله جل شأنه، ان ينصرهم على اعداء الشعب من المحتلين والظالمين والمستبدين والانتهازيين، لترتفع راية الحق والعدل والامن والاستقرار في ربوع ارضنا الحبيبة.

الحكم بالاعدام على طالب بحريني

تم الحكم على الطالب (م.ص.ع) البالغ من العمر 10 سنوات بالاعدام وذلك بسبب رسمه علم البحرين بالمقلوب والاشتباه في اقامته علاقات مع اسرائيل, الامر الذي اعتبرة القاضي يدل على عدم الولاء للوطن و اهانة للعلم البحريني ومايحمله من رمزية للوطن, وهو الفعل لا يصدر الا من شخص حاقد على الوطن وعميل للخارج ويريد الاضرار بسمعت البحرين عالميا واقليميا, والدليل على ذلك ان الطفل المذكور تعمد رسم العلم بالمقلوب واستخدم الوان مصنوعة في اسرائيل وهي الوان لا تباع الا في المجمعات والفنادق البحريينية الفاخرة, وهذا دليل ايضا على سعي الطالب لاقامة علاقات مع اسرائيل التي تحتل جزء كبير من الاراضي العربية

الامر الذي ينفية والد الطالب جملتاً وتفصيلاً حيث اكد والد الطالب ان ابنه لا يجيد الرسم من الاساس وهو يعاني من صعوبة في التعلم وانه في كثير من الاحيان مايكتب اسمه بالمقلوب ايضا وان الالوان التي اشتراها ليست من احد المجمعات او الفنادق الفاخرة كما يدعي البعض ولكن هي الوان اشتراها من سوق الحراج (السوق الشعبي) ولم يكن يعلم انها مصنوعة في اسرائيل ولو كان يعلم لقام بتكسيرها على الفور لانه يعتبر ان اسرائيل غاصبة ولا يجوز دعمها باي شكل كان

ورغم ما ذكره والد الطالب غير ان القاضي لم يقتنع واعتبر ان حديث والد الطالب عاطفي ومخالف للادلة التي بحوزة النيابة العامة. الامر الذي دفع والد الطالب الى مناشدت القيادة السياسية في البحرين للعفو عن ابنه كما تم العفو في السابق عن افراد الخلية المسلحة التي عثر بحوزتهم على اسلحة وذخائر.

ويرى محللون انه لا امل في العفو عن الطالب لان قضية الخلية تختلف اختلاف جذري عن هذه القضة, فكل ماتم العثور عليه عند افراد الخليه هو بعض القنابل الصغير والرشاشات القديمة, بينما قضية الطالب لها ابعاد خطيرة وهي تنذر بتحول خطير ولا يمكن السكوت عن هذا التحول في اي حال من الاحوال.

ان طبع هذا المقال ليس خياليا ولكن يتحدث عن مايمكن ان يحصل بعد كم سنة. ففي عام 2005 نقلت صحيفة الوسط خبرا عن اعتقال طفلين بسبب علم البحرين, واليوم تنقل لنا الصحف خبرا آخر وهو اعتقال طالبة ليس بسبب المخدرات ولكن لانها كانت توزع على اصدقائها عملة مطبوعة تشبه عملة البحرين.
والسؤال هو متى سترتقي الدولة في تعاملها مع الاطفال والمراهقين الى متى ستبقى العقلية المخابراتية تتصرف مع الصبية على انهم مجرمين وارهابيين, هل حقا نحن نريد ان نبني هذا الجيل ونعزز حب الوطن في داخله ام نريد اخافة وارعابة, لا شك ان تكرار اعتقال الصبية سيرسم في عقولهم صور ظلامية عن الدولة

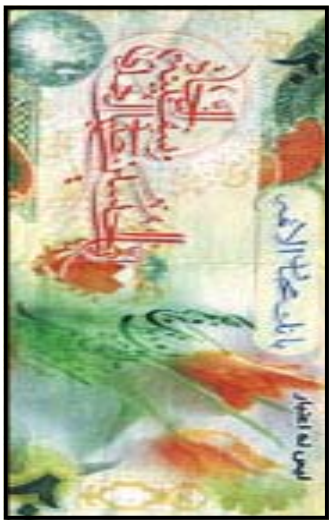

ورقة العشرين

الاسلحة التي كانت بحوزة الخلية البحرينية

المضبوطات التي كانت بحوزة الطالب

الوسط

محليات

12/12/2005

«جرجروهما» إلى المحاكم ولم تشفع لهما براءة الطفولة

طفلان يسرقان «العلم» ليشجعا المنتخب،

مدينة حمد - عقيل ميرزا

تفاجأت أسرتان بحرينيتان بتلقيهما كتاباً من وزارة العدل يطلب حضور ابنيهما البالغ عمر أحدهما ١٥ عاماً والآخر ١٢ عاماً إلى المحكمة بتهمة سرقة علم البحرين من على أسوار أحد المراكز الصحية، بهدف التلويح به أثناء تشجيع منتخب البحرين في مباراته مع منتخب ترينيداد الشهر الماضي، إلا أن دورية الشرطة حالت دون ذلك عندما ضبطت الطفلين متلبسين بجريمة سرقة العلم، وتساءلت والدة أحد المتهمين بقولها «ألم يستطع مركز الشرطة الذي حقق في القضية أن يتعامل بروح القانون مع هذين الطفلين اللذين كان هدفهما البريء هو تشجيع منتخب وطنهما، وأصر على إحالة القضية إلى المحاكم».

وأضافت «حاولت مع المسئولين في المركز أن يلغوا القضية وتعهدت لهم أن أقوم بتأديب ابني أمامهم إلا أن ذلك لم يمنع من التعامل مع الموضوع كقضية كبيرة ولم تشفع للطفلين براءتهما ومشاعرهما التي أخطأ في التعبير عنها، وإنني أخاف أن تكون تلك المرة الأخيرة التي يشجع فيها هذان الطفلان المنتخب».

محليات

اشترتها من إيران بهدف اللعب واللهو

«التحقيقات الجنائية» توقف طالبة لحيازتها ورقة تشابه الـ ٢٠ ديناراً

الوسط - محرر الشئون المحلية

19/10/2007

وأوضح «إن تلك العملات ليست مطابقة تماماً مع العملات الخليجية، فقياسها يختلف عن المقاس الحقيقي للعملات، كما أنها تحتوي على رسومات لأضرحة الأئمة (ع) وبعض الصور والرسومات للعبارات الدينية والأعياد المقدسة، كما أن أوراقها وملمسها يختلفان عن الألوان الحقيقية للعملات، وبالتالي فهي معروفة في تلك الأسواق الإيرانية أمام العلن، والغرض من ذلك بيعها كنوع من أنواع اللعب واللهو، وليس الغرض منها التزوير أو التزييف، فاختلافها عن العملات الأصلية أمرٌ واضحٌ ولا يحتاج إلى أدنى تدقيق».

مواجهة الفساد والاحتلال البقية من الصفحة 1

من خطة تدميره بشكل تدريجي الذي بدأ بمنع زيارته وتخريب معالمه. يضاف الى ذلك هذا الصمت المطبق على تدمير البيئة البحرية بمعدلات غير مسبوقة، اذ يتم شق الطرق البحرية بالقرب من السواحل الضحلة لتستطيع اليخوت العملاقة التي سرقها ابناء العائلة الخليفية من اموال الشعب من الوصول الى المرافيء الخاصة في الجزر والسواحل المحتلة. اعمال الحفر هذه، بالاضافة الى عمليات الردم في السواحل الشمالية قد أحدثت دمارا في البيئة البحرية لم يحدث منذ قرون. فقد قضت على الصخور المرجانية الضرورية لأنواع عديدة من الأسماك والنباتات المائية، وبدأ بعض أنواعها في الانقراض. كما ادى ذلك الى ازدياد تسرب المياه البحرية الى المجمعات المائية الارضية، فتدمرت تلك الطبقات، بشكل لا يمكن اصلاحه ابدا. انها جرائم على نطاق واسع تقتضي المسؤولية عدم تجاهلها او الصمت عليها. وليكن اجتماع هيئة مكافحة الفساد العربية منطلقا للعمل الجماعي المتواصل مع الجهات الدولية، خصوصا منظمة الشفافية الدولية التي استطاع النظام تحييد فرعها المحلي، باساليبه الخبيثة كالاغراء والتهديد والاحتواء.

وهكذا تتعدد الملفات التي تحتاج الى التعاطي الجدي من قبل الشعب البحراني الذي رفض إضفاء الشرعية على الاحتلال الخليفي، خصوصا في المجالات الحيوية التي ترتبط بمصالح الناس وحقوقهم. فمنذ ان جاء الشيخ حمد الى الحكم، اصبح الشعب مهددا ليس في حقوقه فحسب، بل في وجوده ايضا، من خلال مشروع الابادة الجماعية التي يمثلها التجنيس السياسي الذي يتم باشراف الطائفي المقيت، خالد بن أحمد آل خليفة، وزير ديوان الشيخ حمد. هذه الابادة التدريجية تستهدف كافة ابناء البحرين وتحويل البلاد الى ملك خاص للعائلة الخليفية. وما تنامي ظاهرة الخلفنة الا أحد المؤشرات المهمة لذلك. فماذا يعني زيادة عدد المناصب الوزارية لأفراد العائلة الى 16 بعد ان كانوا خمسة في الحكومات التي شكلها خليفة بن سلمان في العقود الثلاثة الماضية؟ وماذا يعني صياغة دستور خاص بالعائلة بعيدا عن ارادة الشعب، ومنع المواطنين من المشاركة في صياغته او اقراره او الاعتراض عليه؟ وماذا يعني فرض شخصيات مكروهة من قبل المواطنين على رأس السلطة التنفيذية؟ وأي أصلاح هذا الذي يتجاوز ارادة الجماهير بشكل متواصل، ويتعامل مع الرأي العام بروح الاستعلاء والاستبداد، ويصر على أساليب الاكراه والاجبار ومصادرة حق المشاركة الحقيقية في الحكم والادارة والتشريع والقضاء؟

ان بلدنا يعيش اليوم أحلك ايام تاريخه، اذ يتعرض لسياسة مركزية مدعومة بكافة اشكال القوة لتنفيذ مشروع الابادة السكانية عن طريق التجنيس السياسي، ولا يحق لأحد مساءلة المسؤولين عما يمارسونه، او مطالبتهم بالتوقف عن تلك الممارسات. ولذلك فقد اصبح الطريق طويلا لوقف مشروع التخريب الخليفي، ولكنه طريق سوف يوصل، بعون الله، الى ما ينشده المواطنون من تغيير في جوهر النظام الجائر الذي أتى على الاخضر واليابس. هذا التغيير المنشود ليس أمرا سهلا، ولكنه ممكن برغم صعوبته. وتبدأ خطوات تحقيقه بتبني مشروع المقاومة المدنية، والسعي لتنفيذه تدريجيا لمنع استقرار النظام، لان استقراره يعني نجاح مشروعه، وذلك نجاح مضر بهوية البلاد وشعبها وثقافتها وتاريخها. لقد أرادتها العائلة الخليفية "حرب وجود" شاملة ضد أهل البحرين، وسعت لتنفيذها بأساليبها الماكرة التي تتبنى في ظاهرها وسائل مقبولة، ولكنها تختزن الكثير من الحقد والبغضاء والكراهية. ولو كان هذا النظام يضمر شيئا من الرغبة في التعايش السلمي مع اهل البلاد لما مارس الظلم جهارا نهارا، ولما منح كلابه ووحوشه حصانة ضد المساءلة او المحاسبة. فها هو يمنع بشكل قاطع تقديم سؤال واحد للسيء الصيت، أحمد عطية الله آل خليفة، شقيق المعذب الشهير، عبد العزيز عطية الله آل خليفة، من قبل الاعضاء المنتخبين بمجلس الشورى حول دوره كمسؤول رئيس في الخلايا البندرية التي تمارس الاجرام على اوسع نطاق ضد شعب البحرين. وكان الحكم قد أصدر قانونا سيئا يمنح مرتكبي جرائم التعذيب من المحاسبة والمساءلة، في انتهك صارخ لمعاهدة منع التعذيب التي تدعي الحكومة انها وقعت عليها. فنظام الحكم القائم يشجع الفساد السياسي والمالي والاخلاقي بدون حدود، ويحمي من يمارس ذلك الفساد، بل يشجع عليه باساليبه وتوجهاته.

الامر الايجابي في هذه المعمعة كلها ان الوعي الجماهيري يتطور تدريجيا، وان هناك شعورا بعدد من الامور: اولها تعمق ثقافة المقاومة كاسلوب ثابت في مواجهة الاحتلال الخليفي، وثانيها: تصاعد الشعور بالوعي الوطني البحراني كاطار لجمع شمل المقاومين والمعارضي، وثالثها: استحالة التعايش بين اهل البحرين (شيعة وسنة) ونظام الاحتلال الخليفي ما دامت عقلية الاحتلال قائمة وما دام شعب البحرين يعامل بتلك العقلية. رابعها: ان انتهاء عهد خليفة بن سلمان، رئيس الوزراء الحالي، وصعود الشيخ حمد ونجله كشف مجددا عمق الشعور الطائفي لدى النخبة الحاكمة الجديدة، خامسها ان هناك شعورا بحتمية انتصار ارادة الشعب واندحار عقلية الاحتلال والاستئصال، وكل ذلك عوامل مشجعة لاستمرار النضال حتى تتقق آمال اهل البحرين بسقوط الحقبة السوداء الجاثمة على صدور المواطنين، بدون رجعة.

عندما يحكم الطاغية

طاغية كذاب
يا وطناً
يحكمهُ طاغية كذاب
يا وطناً
محروقةٌ نخيلهُ
مغتالة عيونهُ
غادرهُ الغيثُ مع السحاب
يا وطناً
مخنوقة بلابلُه
مبحوحةٌ أصواتُها
مقتولة صغارُها
محتلة أعشاشُها
للبوم والغُراب!!
يا وطنا
يحكمهُ أغراب

يا وطناً
يحكمهُ طاغية كذاب
يا وطناً
مقهورة أبناؤهُ
موعودة بالظلم والعذاب
يا وطناً
مفعمة أطفالهُ
بالرفض والعصيان
بالجوع والحرمان
وخيرُ أرضهِ تنهبُهُ
الكلاب والذئاب
يا وطنا
يحكمهُ أغراب

يا وطناً
يحكمهُ طاغية كذاب
يا وطناً
مسروقة شواطئُه

مسلوبة أمواجُها
منهوبة خيراتُها
يجرها نورسُها
فأصبحت فريسةً
منهوبة سليبة
للظلم والإرهاب
يا وطنا
يحكمهُ أغراب

مبحوحةٌ أصواتُها
يا وطناً
مقتولة صغارُها
يحكمهُ طاغية كذاب
محتلة أعشاشُها
يا وطناً
للبوم والغُراب!!
منهوبة مواردُه
يا وطنا
مصلوبة كرامتُه
يحكمهُ أغراب
ممسوخة هويتُه
دنسها حكامهُ

يا وطناً
ووطنوا الأوباش والأوغاد
يحكمهُ طاغية كذاب
يا وطنا
يا وطناً
يحكمهُ أغراب

موعودة بالظلم والعذاب
يا وطناً
يا وطناً
يحكمهُ طاغية كذاب
مفعمة أطفالهُ
يا وطناً
بالرفض والعصيان
قوية عزيمته
بالجوع والحرمان
صامدة مآذنه
وخيرُ أرضهِ تنهبُهُ
أبية أبناؤه
الكلاب والذئاب
رافضة للذل والأغراب
يا وطنا
يا وطناً
يحكمهُ أغراب
يحكمهُ طاغية كذاب
صبرا على الأذى

يا وطناً
والشؤم والخراب
يحكمهُ طاغية كذاب
فالخير في الصبر
يا وطناً
وفي ثبات أهله
مسروقة شواطئُه
وليخرج الكلاب